مجالات تركز صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

أ.أسامة سنوسي
المركز الجامعي ميلة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل تطور تركز صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، في كل من سوق تأمين الاضرار وسوق تأمين الاشخاص، من خلال استخدام مؤشر التركز الصناعي هيرشمان هيرفيندال (HHI) ومؤشر نسبة التركز (C4)، بالإضافة الى دراسة تركز فروع التأمين للوقوف على درجة تنويع الانشطة التأمينية في الجزائر، وأظهرت نتائج الدراسة أن دخول شركات تأمين جديدة ساهم في انخفاض تركز صناعة التأمين في الجزائر، إلا أنها بقيت تتسم بهيكل احتكار قلة في كل من سوق تأمين الاضرار وسوق تأمين الاشخاص، كما أن شركات التأمين تركز نشاطها في مجال تأمين السيارات مما يفقدها صفة تنويع الأنشطة التأمينية.

الكلمات المفتاحية: التركز الصناعي، صناعة التأمين، هيكل السوق، التنويع.

ABSTRACT:

The aim of this study is to analyze the evolution of the insurance industry in Algeria during the period 2000-2015, in both the life insurance and non-life insurance market, through the use of the Herfindahl-Hirschman Industrial Concentration Index (HHI) and the Concentration Ratio (C4), also to determine the degree of diversification of insurance activities in Algeria. The results of the study showed that the entry of new insurance companies contributed to the low concentration of the insurance industry in Algeria, but it remained characterized by the structure of the Oligopoly in the life insurance and non-life insurance market, and insurance companies focus in the field of insurance cars, Thus losing the status of diversification of insurance activities

KEYWORDS: Industrial concentration, insurance industry, market structure, diversification.

مقدمة:

تلعب صناعة التأمين في الجزائر دورا معززا ومنشطا لاقتصادها، ومع تطور مستوى الأنشطة الاقتصادية وزيادة عدد المشاريع، ترتفع وتتنوع المخاطر الممكن حدوثها، ومن هنا تزداد أهمية هذه الصناعة والحاجة إليها، لتوفير التغطيات التأمينية اللازمة لهذه المشاريع في حالة تعرضها للمخاطر، والتعويض عما قد يقع لها من خسائر، كما تبرز أهمية صناعة التأمين في الجزائر من خلال الارتفاع المتزايد في نسب نموها، والدور الكبير الذي توليه الدولة لها من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين المنظمة لها واستحداث هيئة رقابية متمثلة في لجنة الإشراف على التأمينات، تتكفل بمراقبة صناعة التأمين وضمان السير الحسن لها، وهذا لكي يتلاءم مع التطورات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، وتماشيا مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي.

ولقد عرفت صناعة التأمين في الجزائر تغيـــرا هيكليا بعدما تم رفع احتكـــار الدولة لهذه الصنـــاعة، وإلغاء التخصص بالنسبة للشركات العمومية، ترتب عليه دخول شركات تأمين جديدة لا سيما الأجنبية منها والتي تأتي بخبراتها الفنية والإدارية وقدراتها المالية، والى غاية سنة 2015 ينشط في صناعة التأمين ما يقارب 13 شركة في مجال تأمين الاضرار، و08 شركات تأمين في مجال تأمين الأشخاص، نظريا يمكن الجزم بأن زيادة عدد المؤسسات يؤدي إلى إحداث تغيرا هيكليا في الصناعة باتجاه المنافسة، لكن في الواقع لا يمكن الحكم على ذلك إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم الشركات،

ونصيب كل شركة من حيث إجمالي إنتاج الصناعة، وحتى يتسنى لنا معرفة درجة المنافسة وهيكل السوق يتوجب تحديد مستوى ودرجة التركز الصناعي.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة حول قياس درجة تركز مجالات الصناعة التأمينية في الجزائر وتحديد مدى مساهمة الشركات الجديدة في تغيير مستوى تركز صناعة التأمين؟ وهل أثر ذلك على المكانة السوقية لشركات التأمين العمومية ؟

أولا: مفهوم التركز الصناعي وأهميته.

أ- مفهوم التركز الصناعي: التركز في لغة الاقتصاد معناه جنوح عناصر الإنتاج نحو التجمع في مشروع واحد، ويعرف التركز بأنه توزيع كمية كلية على عدد من الوحدات المختلفة، ويحتوي هذا التعريف على العناصر التالية التي تقبل القياس الكمي:[1]

- الكمية الكلية وقد تكون الناتج الكلي أو عدد العاملين أو الأرباح، ويرتبط بالكمية الكلية في مجال معين مثل سوق أو صناعة أو قطاع؛
- الوحدات التي تتوزع عليها الكمية الكلية، وقد تكون مؤسسات صناعية أو ملاكا أو مزارعين.

أما بالنسبة إلى التعريف الضيق للتركز الصناعي فقد ظهرت تعاريف عديدة، نوردها حسب تطور مفهوم ودراسات التركز الصناعي:[2]

عرف (Sismondi) التركز بأنه وجود عدد صغير من المؤسسات الكبيرة الكثيفة رأس المال، وانقراض المؤسسات الصغيرة وخصوصا المهنية، ويرجع ذلك إلى المنافسة الحرة التي أدت إلى تضاؤل رؤوس الأموال الحرفية تدريجيا.

أما كارل ماركس (Karl Marx) فقد سعى إلى إدماج هذه الظاهرة في إطار النظرية العامة للرأسمالية[3]، وقد عرف التركز بأنه: وجود رأس المال(وهو القوة المسيطرة على بقية عناصر الإنتاج)، في أيدي قليلة أو في يد واحدة، فتركز رأس المال يعني تركز القوة والنفوذ في أيدي الذين يملكونه أو يسيطرون عليه.

أما بيوشر(Buecher) فقد حاول في عام 1910م أن يجد الأسباب التي تميز المؤسسات الكبيرة عن المؤسسات الصغيرة، وكان مفهومه للتركز يتلخص في زيادة عدد العاملين في المؤسسة مع انخفاض مصاحب في عدد المؤسسات، والسبب يرجع إلى مزايا الإنتاج الكبير، فالمؤسسات الكبيرة تنتج بتكاليف أقل من تكاليف الإنتاج في المؤسسات الصغيرة، وبذلك تتميز منتجات الأولى بانخفاض الأسعار انخفاضا لا تستطيع الأخرى مسايرته، فتضطر في النهاية إلى إغلاق أبوابها.

أما العالم الألماني سومبارت (Sombart) فقد ميز بين ثلاثة مفاهيم للتركز هي: تركز الإنتاج، تركز الثروة وتركز النفوذ، ويقصد بتركز الإنتاج الكيفية التي يتوزع بها الإنتاج الكلي على عدد المؤسسات القائمة بالإنتاج.

ويرى الاقتصادي الألماني ايكين (Euken) أن التركز يتنافى مع مبدأ الحرية، سواء حرية المنافسة في السوق أو حرية النشاط الاقتصادي عموما، ويتسبب في ظاهرة التركز الاقتصادي وجود مؤسسات كبيرة الحجم، أو عقد الاتفاقات بين المؤسسات أو عقود الكارتل وغيرها، ويؤدي التركز الاقتصادي إلى تركز النفوذ في أيدي قليلة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى اختفاء المنافسة.

أما كتابات"بيرل وميز" (Berle and Means) في الولايات المتحدة الأمريكية، فترجع لانتشار المؤسسات الكبيرة في الاقتصاد الأمريكي، والتي تعتبر امتدادا لآراء سيسموندي (Sismondi) وكارل ماركس وسومبارت(Sombart)، وتعتمد أفكارهما على أن النفوذ الاقتصادي الذي يأخذ طابع السيطرة على وسائل الإنتاج يتجه باستمرار إلى التركز في

أيدي مؤسسات كبيرة، في حين تتوزع الأرباح على أيدي أعداد متزايدة من الملاك، الذين ليس لهم نفوذ ولا سيطرة ولا قوة، ويرجع السبب في هذا التطور إلى التنظيم القانوني لشركات المساهمة الذي ينص على الفصل بين الملكية والنفوذ.

وعليه يمكن أن نعرف التركز الصناعي على أنه "التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة بين المنشآت المنتجة فيها"[4]، كما يقصد بالتركز الصناعي أيضا "إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المؤسسات"، لذا ففي قياس التركز الصناعي ينصب اهتمامنا على كل صناعة أو سوق بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل صناعة، وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في التركز، فإن الصناعة تكون أكثر تركزا كلما قل عدد المؤسسات المنتجة أو زاد التباين بين أنصبتها في الصناعة.[5]

ب- أهمية التركز الصناعي: تبرز أهمية قياس التركز الصناعي في كونه محددا لطبيعة هيكل السوق في الصناعة على غرار عوائق الدخول، التكامل العمودي ودرجة تمييز المنتجات وإن كانت تصب كلها في إطار التركز الصناعي، حيث نجد العديد من الدراسات القياسية تعتمد على مؤشر التركز للتعبير على هيكل السوق كمؤشر مستقل وتأثيره على أداء المؤسسات أو ربحيتها، كما استخدمت العديد من الدراسات مؤشرات التركز لفهم طبيعة المنافسة في سوق صناعة ما لكون خاصية التركز ترتبط اساسا بعدد المؤسسات الفاعلة داخل الصناعة وبأوزانها النسبية من حيث الحصص السوقية لكل واحدة منها هذا من جهة، ومن جهة أخرى لاعتماد هذه المؤشرات على مدخلات قياس قابلة للقياس الكمي، وغالبا ما تتوفر في شكل بيانات منشورة في معظم التقارير المالية لمختلف المؤسسات والقطاعات الصناعية مثل حجم المبيعات، رقم الاعمال، كمية الانتاج، حجم الاصول، وعدد العمال.

ثانيا: قياس التركز الصناعي وأهم العوامل المؤثرة فيه.

أ- قياس التركز الصناعي.

إن قياس درجة التركز في الأسواق تتم وفق مجموعة من المؤشرات تختلف فيما بينها في طريقة الحساب، ويبقى تحديد أحسنها على أساس الهدف من عملية القياس، وبصفة عامة تشتق أغلبية المؤشرات من منحنى التركز، الذي هو عبارة عن منحنى محور تراتيبه يقاس به النسبة المئوية التراكمية للإنتاج، ومحور الفواصل يقاس به العدد التراكمي للمنشآت، مرتبة من أكبرها إلى أصغرها، وتعكس شدة تقعر المنحنيات درجة التباين في أحجام المنشآت التي تنشط في الصناعة المدروسة، وعند تقاطعها مع مستوى الإنتاج 100% يعطينا عدد المنشآت في الصناعة، والفكرة الأساسية لهذه المنحنيات هي: أنه كلما وقع المنحنى في الأعلى كلما دل ذلك على تركيز أكبر للصناعة، أما فيما يخص المؤشرات الأكثر استعمالا في عملية قياس تركيز الأسواق، فنجد ما يلي :

1- مقلوب عدد المؤسسات: حسب هذا المؤشر فإن قيمة تركيز السوق تساوي مقلوب عدد المؤسسات، وبالرغم من بساطة هذا المؤشر خاصة في حالة دراسة صناعة ذات منشآت متفاوتة في الحجم لا يستوفي كل المعايير التي وضعها (Hannah and Kay)، خاصة ما يتعلق بمعيار المبيعات المحولة، حيث أنه عند تحويل المبيعات من منشأة صغيرة إلى منشأة كبيرة، فإنه حسب منحنى التركز سيرتفع تركيز الصناعة، غير أن تحويل المبيعات لا يؤثر على عدد المنشآت في الصناعة، وبالتالي لا تتأثر قيمة المؤشر بهذا التحويل، و يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

R : قيمة المؤشر/ n: عدد المنشآت. $R = {}^{1}/_{n}$

2- نسبة التركز: يقاس التركز وفق هذا المؤشر حسب العلاقة التالية: [6]

$$Cr = \sum_{i=1}^{r} {}^{Xi}/_{X} = \sum_{i=1}^{r} Si$$

C: نسبة التركز / r : رقم اختياري يحدده الباحث / xi : إنتاج المنشأة

X: الإنتاج الكلي للمنشآت التابعة للصناعة / si: نصيب المنشأة الواحدة من السوق

ويقيس هذا المؤشر نصيب عدد معين من المنشآت(r)، و يقرأ كالآتي، نصيب الـــr منشأة الأكبر في الصناعة هو Cr، ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما، خاصة عند التعامل مع بعض مشاكل التسعير في أسواق احتكار القلة.

ومن الانتقادات الموجهة لهذا المقياس نجد الصعوبة الملاحظة عند اختيار (r) عدد المنشآت، حيث لا توجد طرق عملية تسمح بتعيين أفضل قيمة لـــ(r)، وكذلك من الانتقادات الأخرى كون قيمة المؤشر تصف نقطة واحدة من منحنى التركز، وليس كامل المنحنى، وبالتالي فإنه يصبح غير قادر على إعطاء نتائج جيدة في حالة تقاطع المنحنيات، وكذلك فإن مؤشر نسبة التركز لا يستوفي معيار المبيعات المحولة والدمج، اللذان اقترحهما (Hannah and Kay) مما ينقص من أهميته بالإضافة إلى إعطائه نفس الوزن للمنشآت الصغيرة والكبيرة.

3- مؤشر هيرشمان هيرفدال (Herfindahl & Hershman): حسب هذا المؤشر فإن المنشآت الكبيرة لها وزن أكبر من المنشآت الصغيرة، حيث يعطى مؤشر التركز حسب العلاقة التالية: [7]

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} (Xi/X)^2 = \sum_{i=1}^{n} Si^2$$

وهو يعطي لكل منشأة وزنا يتناسب وحجمها، حيث اكتسب هذا المؤشر أهمية كبيرة بين المهمتين باقتصاديات الصناعة، ويستوفي هذا المؤشر جميع المعايير التي وضعها (Hannah and Kay) ويعتبر أفضل مقياس لأنه يعبر عن تركيز الصناعة ككل، إلا أن هناك مساوئ لهذا المقياس يجب أخذها في الحسبان مثل، البيانات تكون غير متوفرة في كثير من الأحيان بالنسبة لعدد كبير من المؤسسات الصغيرة الموجودة في الصناعة، ولكن يقدم هذا المؤشر الرياضي الكثير من الخصائص المفيدة في نموذج اقتصادي، ويربط بين هياكل الصناعة والربحية.[8]

4- مؤشر هانا و كاي (Hannah and Kay): اقترح هانا وكاي مجموعة من المؤشرات لقياس التركز داخل الصناعة، تتميز بنوع من المرونة في حساب التركز، من خلال إعطاء وزن أكبر للمنشآت الكبيرة حسب ما تراه مناسبا، و يأخذ مؤشر هانا و كاي الصيغة التالية:[9]

$$HK = (\sum_{i=1}^{n} Si^{\propto})^{1/1-\propto}$$

حيث α هي معلمة تحكمية للمرونة و يستوفي هذا المؤشر المعايير الأربعة السابق ذكرها.

5 - مؤشر أنتروبي (Entropy): يعطى للمنشآت داخل الصناعة أوزانا مساوية لـــ: $\ln(1/Si)$، وذلك عند حساب درجة التركز ويعطى المؤشر وفق العلاقة[10]:

$$E = \sum_{i=1}^{n} Si \ln(1/Si)$$

ويمكن كتابة المؤشر السابق وفق العلاقة التالية:

E: مؤشر انتروبي $e^{-E} = \prod_{i=1}^{n} S_i^{S_i}$

ب- العوامل المؤثرة على درجة التركز.

إن الأسباب الرئيسية التي تؤثر على درجة التركز داخل الصناعة، كانت محل نقاش كبير نتيجة اختلاف الآراء حولها، وبالرغم من ذلك يمكن أن نورد جملة من العوامل يمكن أن تؤثر على درجة التركز داخل الصناعة فيما يلي: [11]

مجالات تركز صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

1- حجم سوق الصناعة: يحدد لنا حجم سوق الصناعة عدد المنشآت التي يمكن أن تنشط داخل الصناعة، وذلك في حالة معرفة أحجام المنشآت المتواجدة حاليا، وكذلك التغير في حجم سوق الصناعة قد يؤثر في تركز الصناعة من خلال احتمال حصول عمليات اندماج بين منشآت ناشطة داخل الصناعة.

2- نمط نمو المنشآت في الصناعة: إن الطريقة التي يتم بها النمو أو التوسع في أحجام المنشآت في الصناعة يؤثر في درجة التركز فيها، فزيادة حجم منشأة في صناعة ما عن طريق الاندماج أو الاستحواذ على منشأة أخرى أو أكثر، يؤثر بالزيادة على درجة التركز في الصناعة، خاصة إذا لم يتغير العدد الكلي للمنشآت في الصناعة، أو أحجام المنشآت التي لم تشترك في عملية الاندماج أو الاستحواذ.

3- أسعار السلع المستوردة البديلة للسلع المنتجة محليا: إن دخول سلع مستوردة إلى السوق المحلية بأسعار منخفضة، قد يحقق خسائر لبعض المنشآت القائمة حاليا في الصناعة، مما قد يضطرها إلى مغادرة الصناعة، وهذا يساهم بدوره في زيادة التركز داخل الصناعة. وفي هذه الحالة يستعمل أحيانا مؤشر نسبة التركز المصحح الذي يأخذ في حسابه حركة التجارة الخارجية، وفق الصيغة التالية:[12]

$$CR'_n = CR_n(1 - \text{exports})/(1 + \text{imports} - \text{exports})$$

4- عوائق الدخول إلى الصناعة: إن وجود عوائق دخول قوية في صناعة ينشط بها عدد قليل من المنشآت قد يساهم على الأقل في الحفاظ على تركزها، أما في حالة ضعف عوائق الدخول فإنه يمكن أن يحصل انخفاض في درجة التركز.

ثالثا: تحليل تركز مجالات الصناعة التأمينية في الجزائر.

تحاول هذه الدراسة قياس كل من تركز صناعة تأمينات الأضرار، تركز صناعة تأمينات الاشخاص وتركز الفروع التأمينية.

أ- تركز سوق تأمين الأضرار: نظرا لتوفر بيانات حول حجم الأقساط المكتتبة لكل شركة تأمين تم الاعتماد على مؤشر التركز (CR_4) ومؤشر هيرشمان هيرفيندال (HHI_{ms}) للحصة السوقية من الأقساط المكتتبة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): تطور تركز تأمين الاضرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنة	الحصة السوقية لتامين الاضرارHHI	هيكل السوق	c4
2000	2 306	احتكار قلة ضيق، سوق متركز	89,42%
2001	1 994		83,84%
2002	1 784	احتكار قلة موسع سوق متوسط التركز	77,38%
2003	1 692		73,71%
2004	1 891		75,18%
2005	1 685		73,23%
2006	1 686		75,82%
2007	1 628		74,44%
2008	1 548		74,40%
2009	1 477		70,54%
2010	1 435		67,21%
2011	1 441		67,58%
2012	1 408		65,94%
2013	1 372		65,00%
2014	1 318		64,00%
2015	1 360		65,91%

مجالات تركز صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على: Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2001 ;2015

ويمكن توضيح نتائج الجدول رقم (02) في الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم (01): تطور مؤشر (HHIms) لتأمين الأضرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

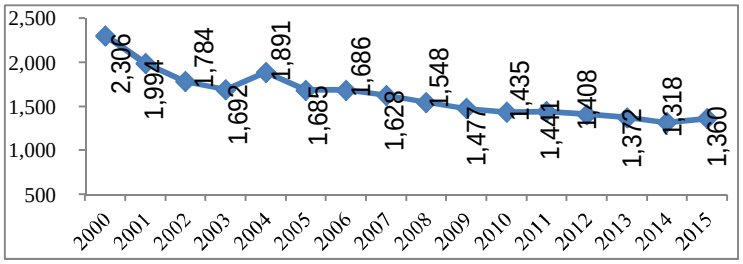

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (02)

الشكل رقم (02): تطور مؤشر التركز (C4) لتأمين الاضرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

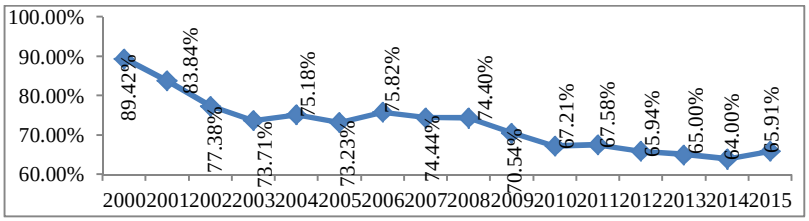

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (02)

نلاحظ من خلال الرسوم البيانية أن تركز سوق تأمين الاضرار قد عرف انخفاضا خلال الفترة (2000-2015) في كلا مؤشري التركز الصناعي، فبالنسبة لمؤشر هيرشمان هيرفيندال (HHi) من الحصة السوقية للأقساط المكتتبة فقد انخفض من (2306 نقطة) سنة 2000م ليصل الى حدود (1360 نقطة) سنة 2015م. أما بالنسبة لمؤشر نسبة التركز فقد انخفض هو الاخر من (89.42%) سنة 2000م الى حدود (65.91%) سنة 2015م، ورغم هذا الانخفاض في مؤشرات التركز الا أن ملامح السوق لم تتغير حيث ظلت على شكل هيكل احتكار قلة، بينما تغيرت حدة التركز، ففي سنة 2000م كانت شركات التأمين العمومية (CAAR, CAAT, SAA, CNMA) تسيطر على (89.42%) من إجمالي الأقساط المكتتبة في سوق تأمين الأضرار حيث اتسم هيكل السوق باحتكار قلة ذو تركز عالي نسبيا. ونتيجة للدخول المتواصل لشركات تأمين جديدة محلية وأجنبية وارتفاع المنافسة بينها من أجل زيادة حصتها السوقية، أدى ذلك الى انخفاض في قيم مؤشرات تركز سوق تأمين الاضرار ليصبح هيكل السوق عبارة عن سوق احتكار قلة ذو تركز متوسط (متركز إلى حدٍّ ما)، والجدول التالي يوضح الحصة السوقية لشركات التأمين في الجزائر.

الجدول رقم (02): تطور الحصة السوقية لشركات التأمين في الجزائر

2015	2014	2013	2012	2011	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الشركة
23,27	22,73	24,34	24,98	24,89	30,11	31,29	27,27	25,26	31,09	34,97	SSA
14,12	13,75	14,36	15,20	16,17	15,03	11,07	16,60	24,49	20,95	22,03	CAAR
17,96	17,26	17,12	16,72	17,23	17,76	24,93	21,79	18,38	18,73	20,77	CAAT
1,83	2,23	2,57	2,50	2,20	3,60	5,48	7,57	7,51	4,31	4,22	TRUST
7,71	7,57	7,17	7,20	7,19	5,40	4,70	3,89	2,81	2,68	1,95	CIAR
3,05	3,37	3,83	3,88	3,77	4,45	3,98	3,48	3,49	3,07	1,77	2A
0,47	0,44	0,38	0,17	0,10	0,06	0,07	0,07	0,06	0,08	0,08	MAATEC
10,57	9,63	9,06	8,72	7,92	7,19	7,90	8,05	9,25	13,07	11,65	CNMA
8,44	10,26	9,18	9,03	9,30	10,33	4,96	6,32	6,71	5,61	2,53	CASH

مجالات تركز صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

3,99	3,84	3,79	3,53	3,29	1,57	1,39	1,23	0,72	0,42	0,03	SALAMA
2,72	3,00	3,12	3,64	3,35	3,63	3,24	2,39	0,73	0,00	0,00	GAM
3,76	3,78	3,92	4,01	4,59	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	ALLIANCE
2,12	2,13	1,14	0,41	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	AXA
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,87	0,99	1,34	0,58	0,00	0,00	AL RAYAN

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على: Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2001 ;2015

ب- تركز سوق تأمين الأشخاص: يعتبر سوق تأمين الأشخاص في الجزائر حديث النشأة بالمقارنة مع سوق تأمين الأضرار، حيث عمدت الدولة على ترقية هذا الفرع من التأمينات من خلال القانون رقم 06-04 المتعلق بالتأمينات، وتم رسميا فصل نشاط تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص في جويلية 2011. مع العلم أن أول شركة في مجال تأمينات الأشخاص في الجزائر هي شركة كارديف الفرنسية بدأت العمل سنة 2007.

الجدول رقم (03): تطور تركز سوق تأمين الاشخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنة	هيرفيندال	هيكل السوق	C4
2007	10 000	احتكار تام	*
2008	10 000		*
2009	10 000		*
2010	10 000		*
2011	4 085	احتكار قلة حاد سوق عالي التركز	*
2012	1 725	احتكار قلة موسع تركز متوسط	74%
2013	1 591		69%
2014	1 533		67%
2015	1 585		69%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2009 ;2015

ويمكن توضيح نتائج الجدول رقم (04) في الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم (03): تطور مؤشر (HHIms) لتأمين الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)

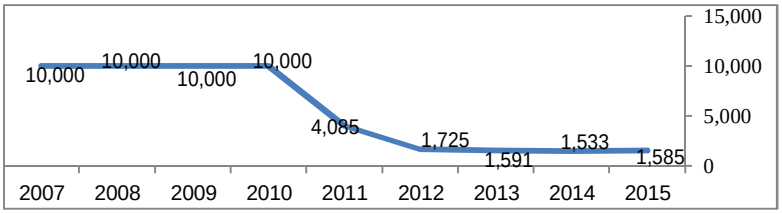

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (04)

الشكل رقم (04): تطور مؤشر التركز (C4) لتأمين الاضرار في الجزائر خلال الفترة (2012-2015)

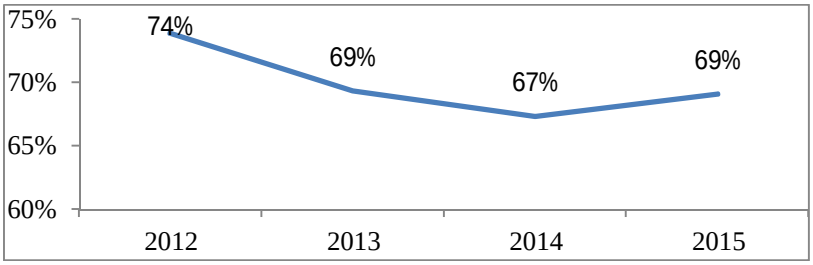

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (04)

مجالات تركز صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

من خلال الجدول رقم (04) والرسومات البيانية رقم (03) و(04) نلاحظ أن سوق تأمين الاشخاص قد عرف انخفاض في مؤشرات التركز وتباين في هيكل السوق خلال الفترة (2007-2015)، إذ اتسم السوق بهيكل احتكار تام خلال الفترة (2007-2010) وهذا بسبب تواجد شركة تأمين واحدة وهي (CARDIF) تنشط في مجال تأمين الاشخاص، وخلال سنة 2011م اتسم السوق بهيكل احتكار قلة لكنه عالي التركز وذلك بسبب دخول شركتين جديدتين إلى السوق وهما كل من (SAPS) و(TALA)، بعد ذلك عرف سوق تأمين الاشخاص في الجزائر دخول شركات جديدة اخرى الامر الذي ادى الى انخفاض في مؤشرات التركز حيث وصل مؤشر (HHI) للحصة السوقية للأقساط المكتتبة حدود (1585 نقطة) سنة 2015م في مقابل ذلك كانت قيمة مؤشر نسبة التركز C4 حدود (69%)، الأمر الذي يدفعنا للقول ان سوق تأمين الاشخاص يتسم بهيكل احتكار قلة ذو سوق متركز. كما نلاحظ أن سوق تأمين الأشخاص يعتبر أعلى تركزا بالمقارنة بسوق تأمين الاشخاص.

ج- تركز الفروع التأمينية: يعرف مؤشر هيرشمان هيرفيندال كمقياس لتحديد هيكل السوق كما رأينا سابقا، الا أنه توجد بعض الدراسات التي تستخدمه في قياس درجة تنوع الأنشطة أو المنتجات في مؤسسة أو قطاع أو دولة. نحاول في هذا الجزء قياس درجة تنوع الفروع في صناعة التأمينية في الجزائر، أي هل هناك تنوع في تسويق الفروع التأمينية أم إن شركات التأمين تركز نشاطها على فروع تأمينية محددة.

حسب التقارير السنوية لنشاط التأمين في الجزائر الصادرة عن مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية، تقسم صناعة التأمين في الجزائر إلى ستة فروع تأمينية وهي: تأمين السيارات، تأمين النقل، تأمين الاخطار الفلاحية، تأمين الاشخاص، تأمين الاخطار الصناعية، تأمين القروض. نظريا إذا كان هناك تنوع في المنتجات التأمينية من خلال تساوي في الحصص السوقية لكل فرع. فان قيمة مؤشر هيرشمان هيرفيندال تكون (1653.36 نقطة)، وطريقة حسابها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): القيمة النظرية لمؤشر التركز هيرشمان هيرفيندال

الفرع	الحصة السوقية (MS)	$HHI=(MS^2*10000)$
السيارات	0,166	275,56
الاخطار الصناعية	0,166	275,56
النقل	0,166	275,56
الاخطار الفلاحية	0,166	275,56
تأمينات الأشخاص	0,166	275,56
تامين القروض	0,166	275,56
المجموع	1	1653,36

المصدر: من اعداد الباحث.

الشكل رقم (06) يوضح تطور مؤشر هيرشمان هيرفيندال من الحصة السوقية للفروع التأمينية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) من أجل معرف هل الصناعة التأمينية في الجزائر من خلال شركاتها تعرف تنوعا في الفروع التأمينية أم أنها تركز نشاطها على بعض الفروع وعليه كلما ارتفعت قيمة (HHI) عن (1653 نقطة) نقول عن الصناعة انها غير متنوعة.

الشكل رقم (06): تطور مؤشر (HHIms) للفروع التأمينية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

مجالات تركز صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

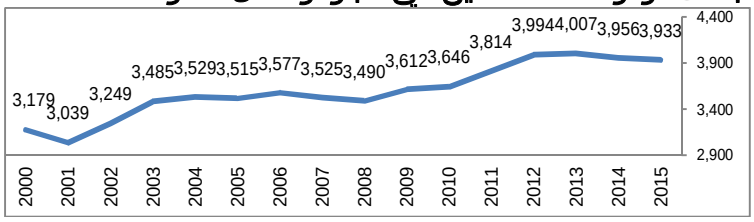

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) أن مؤشر (HHI) للفروع التأمينية قد عرف إرتفاعا في الاتجاه العام خلال الفترة (2000-2015)، حيث بلغت قيمته (3179 نقطة) سنة 2000م ليبلغ قيمة (3993 نقطة) سنة 2015م مع العلم أنه بلغ أقصى قيمة له سنة 2013 محققا (4007 نقطة) سنة 2013م، ويرجع ذلك الى تباين الحصص السوقية للفروع التأمينية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): الحصة السوقية للفروع التأمينية في الجزائر

الوحدة: (%)

الفروع	2000	2001	2002	2003	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السيارات	41,74	40,62	35,36	39,35	49,36	50,72	53,32	53,58	52,08	52,26
الاخطار الصناعية	34,15	32,96	42,19	42,09	32,68	33,71	32,68	32,48	34,14	33,40
النقل	15,15	15,79	13,63	12,07	7,40	6,55	5,28	5,04	5,10	4,42
الاخطار الفلاحية	3,07	5,64	3,94	2,32	1,29	1,21	1,40	1,54	1,63	2,03
تأمينات الأشخاص	5,64	4,60	3,92	3,73	9,22	7,80	7,32	7,35	7,04	7,89
تامين القروض	0,25	0,38	0,95	0,44	0,06	0,02	0,00	0,00	0,00	0,00
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على: Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2001 ;2015

نلاحظ أن فرع تأمين السيارات حقق حصة سوقية كبيرة بالمقارنة مع الفروع التأمينية الأخرى نظرا إلى إجبارية التأمين على السيارات وأهمية السيارة لدى الفرد الجزائري حيث بلغت الحصة السوقية (52,26%) سنة 2015م مقابل (41,74%) سنة 2000م. أما ثاني فرع من حيث الأهمية فنجد فرع تأمين الاخطار الصناعية فقد بلغت نسبة (33,40%) سنة 2015م، ويستحوذ كل من فرع تأمين السيارات وفرع تأمين الأخطار الصناعية على نسبة تفوق (85%) من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في صناعة التأمين في الجزائر، أما باقي الفروع فلم تتجاوز نسبتها مجتمعة (15%).

من خلال ما سبق يمكن القول أن صناعة التأمين في الجزائر غير متنوعة، حيث تركز معظم شركات التأمين نشاطها على فرع تأمين السيارات بشكل أساسي، بالإضافة إلى فرع تأمين الأخطار الصناعية، بينما نجد فرع تأمين الاشخاص لا يكتسي أهمية كبيرة مقارنة مع الدول الاخرى لا سيما المتقدمة منها.

خاتمة:

تم في هذه الدراسة قياس تركز مجالات صناعة التأمين في الجزائر وذلك باستخدام مؤشر التركز هيرشمان – هيرفيندال (HHI)، ومؤشر نسبة التركز لأربعة شركات تأمين (C4)، وقد أظهرت نتائج هذه المؤشرات أن سوق تأمين الأضرار في الجزائر قد عرفت تغيرا هيكليا فيها وانخفاضا في درجة تركز هذه الصناعة نتيجة دخول شركات تأمين جديدة سواءً محلية

كانت أو فرع لشركات أجنبية، مما ترتب عليه انخفاض في الحصة السوقية لشركات التأمين العمومية الأربعة التي كانت تسيطر على 89% من إجمالي الاقساط المكتتبة في سنة 2000م مقابل 65% في سنة 2015م، إلا أنه رغم هذا الانخفاض في درجة التركز إلا أن طبيعة هيكل السوق لم تتغير، فالسوق بقي سوق احتكار قلة على الرغم من تغيره من سوق احتكار قلة ضيق الى إحتكار قلة موسع من حيث نسبة سيطرة شركات التأمين الأربعة الأولى.

كما اظهرت نتائج الدراسة ان صناعة التأمين في الجزائر تعرفا تركزا واضحا من حيث الفروع التأمينية حيث تركز شركات التأمين مجال عملها على فرع تأمين السيارات نتيجة لطبيعة التشريعات التي تفرض إلزامية هذا النوع من التأمين على الافراد الذين يملكون مركبات.

وبناءً على هذه النتائج توصي الدراسة بما يلي:

- يجب على سلطة الاشراف والرقابة على صناعة التأمين في الجزائر والممثلة في مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية، أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في درجة تركز الصناعة التأمينية من أجل ضمان المنافسة والشفافية في المعاملات وحماية أصحاب حملة الوثائق التأمينية.
- ضرورة العمل بمقاييس درجة التركز واقتراح قيمة مرجعية تتلاءم مع طبيعة الصناعة التأمينية في الجزائر والاعتماد عليها قبل منح تراخيص لإنشاء شركات تأمين جديدة، ومن أجل ضمان مستوى المنافسة المطلوب للحفاظ على القدرة المالية لشركات التأمين.
- ضرورة اعتماد سلطة الاشراف والرقابة على مؤشرات التركز الصناعي لمعرفة مستوى التركز الصناعي خاصة في حالة وجود اندماج بين شركات التأمين الصغيرة لخلق كيانات كبيرة قادرة على منافسة الشركات الكبيرة مما يترتب عليه الانتقال نحو هيكل سوق احتكاري.
- دراسة مدى تأثير مستوى تركز صناعة التأمين في الجزائر على الأداء المالي لشركات التأمين.
- القيام بدراسات مماثلة على صناعات أخرى لمعرفة مستوى التركز وطبيعة هيكل الصناعة.

الهوامش والمراجع:

[1] طارق الحاج، صالح فيلح، الاقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 222.

[2] أحمد سعيد بامخرمة، محمود صديق زين، قياس التركز الصناعي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد 02، 1989، ص ص:41-43.

[3] Alexis Jacquemin, Économie industrielle européenne structures de marché et stratégies d'entreprise, Seconde .édition, Edition Dunod, Paris, 1979, p15

[4] احمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1994، ص53.

[5] روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، ترجمة فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض،1994، ص ص 29، 30.

[6] Jean Tirole, The theory of industrial organization, seventh printing, The MIT Press, England, 1994. P 221.

[7] روجر كلارك، مرجع سابق، ص 36.

[8] jean pierre angelier, Economie industrielle, office des publications universitaires, Alger, 1993, P.69.

[9] John Lipczynski & others, Industrial organization : competition, strategy, policy ; seconde edition, Pearson Education Limited, England, 2005. P 219

[10] Idem, p 221

[11] احمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، مرجع سابق، ص 76.

[12] Godefroy Dang Nguyen, op cit, Économie industrielle appliquée, édition Vuibert, Paris, 1995 p 256.